

دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية

أ. رضوان سليم
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
جامعة فرحات عباس سطيف

Abstract:

This work shows the role of both fiscal and monetary policies in promoting growth in developing countries. The focus is on the financing side, and therefore the importance of financial intermediaries in mobilizing saving resources required achieving the target.

We point out the problem of efficiency related to the use of the two policies and consequently, the reforms that should be carried out by officials to make the tools of economic policy work with high efficiency.

ملخص:

يوضح هذا البحث دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاهتمام وجه نحو الجانب التمويلي للعملية ومن ثم إبراز أهمية الوساطة المالية في تعبئة الموارد الادخارية في البلدان النامية. العمل يثير مشكلة الفعالية المرتبطة بتنفيذ السياستين مع عرض جوانب الإصلاحات التي يجب أن تتخذ على المستوى الرسمي لإزالة المعوقات التي تحول دون استخدام الأدوات السياسية الاقتصادية بكفاءة عالية.

مقدمة:

إن من الأهداف التي تضعها الحكومات عند صياغتها للسياسات الاقتصادية هو تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو الاقتصادي ذلك أن إنجاز هذا الهدف سيسهل عليها عملية التوزيع بما يحقق المصلحة العامة. ونظرا لأهميتها فإن مشكلة التوزيع طرحت ومازالت تطرح ولجدة على أكثر من صعيد، لذا نرى أن الاختيار يجب أن يكون موجها باتجاه البحث عن نمط من النمو تتوزع فيه نتائجه بما يحقق أكثر عدالة. ويعتبر تشجيع كلا من الادخار والاستثمار وعلى نطاق واسع من الأولويات يجب أن تضعها الحكومات عند تصميمها لسياسات التنمية. إلا أن الاستثمار المرتفع لا يكفل بمفرده تحقيق النمو السريع. فالمكونات الاستثمار ونوعيته، ولرأس المال البشري والدراية التكنولوجية كذلك أهميتها ودورها. وتشير الملاحظات في كثير من دول العالم بان النمو السريع والمستدام قد اقترن بمعدلات عالية وبدرجة غير عادية بالادخار والاستثمار. وعادة ما يشكل الاستثمار في المتوسط 25% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي "PIB"، كما يشكل الاستثمار مالا يقل عن 30% في فترات النمو السريع. إلى جانب هذا فإن الانتعاش الذي قد يحدث في إنتاجية رأس المال قد يمثل عاملا مهما في العملية ولكن يبقى العنصر الحاسم في استدامة النمو هو إجراء تحسينات مستمرة^[1].

وقبل التطرق إلى عوامل النمو الاقتصادي رأينا انه من المهم توضيح الوسائل التي تستخدمها الحكومات لتمويل التنمية.

1- وسائل تمويل التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب من الحكومات رصد الأموال الكافية وفي الوقت المناسب، وتنقسم وسائل تمويل التنمية إلى وسائل محلية وأخرى أجنبية. أما

المحلية فاهمها المدخرات القومية من كافة القطاعات والضرائب والإيرادات السيادية والقروض الداخلية وفائض القطاع العام والإصدار النقدي بما فيه التمويل التضخمي^[2].

أما وسائل التمويل الأجنبية فنحصرها في ثلاثة أشكال:

أ- المنح والإعانات نقدية كانت في صورة عملات قابلة للتحويل أو عينية في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية. وهنا تلعب العلاقات السياسية بين الدول المانحة والممنوحة دورا هاما في تحديد حجم المنح والإعانات الخارجية ومعدل تدفقها.

ب- القروض الأجنبية وهذه تأخذ شكلين، قروض عامة وأخرى خاصة. أما العامة فهي التي تحصل عليها الدول المقترضة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج. وكذلك القروض التي تحصل عليها حكومات الدول النامية من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للتعمير والتنمية IBIRD وصندوق النقد الدولي IMF والهيئة الدولية للتنمية IDA وصندوق الإنماء العربي... الخ. أما القروض الخاصة الأجنبية فهي تلك التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين في الدول النامية من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المقيمين بالخارج أو من المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل IFC وقد يتم الحصول على القروض الخارجية وفقا للشروط التجارية التي تحددها أسواق رأس المال Capital markets لكل قرض على حدة. أو قد يتم الحصول عليها بشروط سهلة أي بشروط أقل من تلك الشروط التجارية التي تحددها أسواق رأس المال.

ج- الاستثمارات الأجنبية والتي يمكننا تقسيمها إلى قسمين:

- 1 استثمارات غير مباشرة وهي تتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية في شراء أسهم الشركات القائمة في البلاد النامية. كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل IFC بالاكنتاب في أسهم هذه الشركات.

- استثمارات مباشرة وتتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، أما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو اشتراكه في راس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة. ولاشك أن هذه هي الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم إلى اجتذابها معظم الدول النامية.

نظرا لأهمية مصادر التمويل التي سبق ذكرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، سوف يتم إبراز الدور المتعاظم لكل من السياستين المالية والنقدية لتغطية هذه الاحتياجات، هذا بالرغم من الجدل الذي شاع بين الاقتصاديين حول هذا الدور والذي يمكن أن يعزى لأحد الأسباب التالية:

أ- عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين حول العوامل النهائية المسببة للنمو الاقتصادي.

ب- أن نظرية النمو الاقتصادي أخذت بالأجل الطويل، وعلى هذا الأساس أهملت المشاكل المرتبطة بواقع الأجل القصير الذي يمثل في نظر الكثير من المهتمين محور اهتمام القائمين على إعداد السياسات الاقتصادية.

إن الشيء الذي يمكننا إضافته عند بداية دراستنا لهذا الموضوع، هو أنه وبالرغم من المحاولات التي قام بها البعض لدمج السياستين المالية والنقدية في نظرية النمو الاقتصادي، إلا أن هذه المحاولات تبقى في رأي العديد من الباحثين متواضعة ولم ترق إلى المستوى المطلوب.

2- عوامل النمو الاقتصادي Factors leading to economic development

إن النمو الاقتصادي كأحد أهداف السياسة الاقتصادية، عادة ما يرتبط بمجموعة من العوامل التي تساهم في إحداث الزيادة المضطربة في مستوى الناتج الممكن، هذا المستوى الذي قد يحدث توسع في الطاقة الإنتاجية من خلال الزيادة الحاصلة في حجم الأصول الرأسمالية والتحسينات المستمرة في طرق وفنون الإنتاج المصاحبة للتوسع في استخدام، وبشكل مكثف للأصول الرأسمالية من جهة. والتحسن في أداء القوة العاملة الناجم عن الرقي الذي شهده قطاع التعليم والصحة على نطاق واسع وعلى كل المستويات من جهة أخرى.

أما في الأجل الطويل فيعتمد معدل النمو الطبيعي "natural rate of growth" the والذي نرسم له بالرمز Gn على عاملين هما: معدل نمو قوة العمل L ومعدل نمو إنتاجية العمل Q الناجم عن التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي. وعلى هذا الأساس تعطى صيغة النمو الطبيعي بالشكل التالي:

$$Gn = L+Q$$

إن تحقيق النمو الطبيعي المشار إليه في الصيغة أعلاه يتوقف على عاملين أساسيين هما:
أ- حجم الموارد المتاحة للاستثمار والذي يعبر عنه بمعدل الاستثمار ويعطى وفق الصيغة التالية:

$$S=I/Y$$

حيث S يمثل ل الادخار، I يمثل الاستثمار، Y يمثل مستوى الدخل.
ب- إنتاجية الاستثمار ونرمز لها بالرمز v أي نسبة راس المال إلى الناتج Capital output ratio.
وطبقاً لتحليل "هارود و دومار" فإن معدل النمو الفعلي للناتج والذي يرمز له بـ g يمكن أن يعطى بالصيغة التالية^[3]:

$$s = S/Y \text{ حيث } g = s/v$$

صيغة النموذج:

لنفترض أن دالة الادخار معطاة بالشكل $S=sY$. أي أن الادخار هو حجم معين proportion من الدخل (Y). و بإهمال الاندثار Depreciation نفترض أن K أي معدل تغير مخزون رأس المال والذي يفترض أنه يساوي التدفق الكلي للاستثمار I أي $I=K$ و بافتراض شكل معين للمعجل accelerator وأن v معامل المعجل ثابت يمكننا الآن كتابة $K=vY$ أو $K= vY$ وبالاستبدال نحصل على الصيغة التالية:

$$I = vY$$

وحيث أن في التوازن يشترط أن يكون الادخار يساوي الادخار أي أن $S=I$ إذن:

$$Y/Y=s/v \text{ أو } sY=vY$$

وحيث أن $g = Y/Y$ إذن $g = s/v$ وتمثل g في هذه الصيغة معدل النمو الفعلي.

إن الوصول إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب يستدعي الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو اليد العاملة أو نمو السكان والذي سنعتبر عنه ب n أي معدل النمو الطبيعي $the\ natural\ rate\ of\ growth$. هذا و يشترط للوصول إلى تحقيق معدل نمو عند مستوى العمالة الكاملة، أن يتحقق:

$$g = s/v = n$$

لكن بما أن S و v و n يتحدد كل واحد منهما بمعزل عن الآخر، فإنه وبالصدفة فقط يمكن أن تتحقق المعادلة أعلاه. وهذا ما يمثل مشكل عدم الاستقرار الذي طرح في نموذج "هارود دومار" والذي عرف بمفهوم "Knife-edge". ولعلاج هذا المشكل افترض اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية أن $v=k/Q$ تعتبر مرنة. أما Kaldor فحاول علاج مشكل عدم الاستقرار هذا بافتراض نسبة ادخار "saving ratio" مرنة.

3- دور السياستين المالية والنقدية في التنمية:

لقد تباينت وجهات نظر الاقتصاديين حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به كلا من السياستين المالية والنقدية في عملية التراكم ومن ثم تحقيق التنمية. وتشير كل الدلائل بان السياسة النقدية في البلاد النامية هي اقل فعالية منها في الدول المتقدمة ويرجع السبب في ذلك إلى الاختلال الحاصل في البنية الاقتصادية وكذلك علاقاتها الاقتصادية الخارجية هذا إلى جانب ما تعانيه من تبعية بمختلف أشكالها.

3-1- دور السياسة النقدية:

إن تركيز الدخل والعمالة في قطاع الإنتاج الأولي $primary\ sector$ وارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية كان وما زال السبب المباشر في تعرضها لتقلبات اقتصادية عنيفة بسبب عدم استقرارها لطلب العالمي على هذه المواد. و بقدر ما تعزى هذه التقلبات إلى الظروف الخارجية فان السياسة النقدية والائتمانية لم تستطع أن تساهم بشكل كبير في تدعيم حماية نموها الاقتصادي ومن ثم إزالة أو على الأقل استبعاد ما تولده من موجات تضخمية وانكماشية [4]. ويمكننا حصر أسباب عدم فعالية السياسة النقدية فيما يلي:

- ضعف واختلال هيكل الائتمان القائم.
- ضعف الوعي وانعدام ثقافة التعامل مع البنوك بسبب انخفاض الدخل وارتفاع الميل للاكتناز هذا إلى جانب تمركز البنوك في المناطق الحضرية فقط.
- ضيق نطاق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها.

- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في كثير من البلاد النامية (اقتصاد زراعي في العموم).
- عدم تطور التقنيات المصرفية نتيجة تخلف القطاع المالي ويتجلى ذلك من خلال قلة التعامل بالأوراق التجارية والشيكات.

نظرا للأسباب المذكورة أعلاه، اتجهت الدول النامية إلى تطبيق سياسات إصلاح للرفع من فعالية السياسة النقدية، إلا أن سياسات الإصلاح هذه ارتبطت في الغالب بالبرامج التي اقترحتها صندوق النقد الدولي *FMI* في إطار إعادة جدولة ديونها الخارجية. ومن أهم الإجراءات التي تطالب بها هذه المؤسسة هو التقليل من حجم الائتمان عن طريق وضع سقف ائتمانية محددة للقطاعين الخاص والعام ورفع أسعار الفائدة [5]. إن هذه الرؤية تعتمد على المنهج النقدي الذي ينتمي إلى المدرسة النيوكلاسيكية الذي يعطي أهمية كبيرة للسياسة النقدية واستخدامها في علاج مشاكل ميزان المدفوعات وكثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى، ويعزي هذا النهج مسؤولية العجز الخارجي إلى عوامل خارجية تتمثل في الإفراط في الإصدار النقدي الأمر الذي يتطلب التحكم في الطلب على النقود والتقليل منه عن طريق التخفيض من حجم الائتمان وذلك بوضع سقف ائتمانية ورفع أسعار الفائدة.

أما بخصوص سياسة أسعار الفائدة فتشير الدراسات التي أجريت على العديد من الدول النامية إلى أن وضع سقف جامدة لأسعار الفائدة أي سياسات أسعار الفائدة المنخفضة وغير المرنة قد عرقل نمو المدخرات المالية وكفاءة الاستثمار. كما أن التضخم زاد من الآثار الضارة لهذه السياسة. وتستند هذه السياسة في واقع الأمر إلى ثلاثة حجج وهي [6]:

- الرغبة في زيادة الاستثمار. استنادا إلى الحجج الكنزية المتمثلة في أن المعدلات المنخفضة لأسعار الفائدة سوف تقدم حافزا لتكوين رأس المال.
- الرغبة في استخدام أسعار الفائدة المنخفضة كوسيلة لتحسين توزيع الدخل. استنادا إلى أن أسعار الفائدة المنخفضة سوف تساعد وحدات الإنتاج صغيرة الحجم والتي لا يمكنها تحمل الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة.
- الرغبة في الاحتفاظ بالنفقات المالية منخفضة لتساير الآثار التضخمية الممكنة لتحرير أسعار الفائدة. استنادا إلى أن الاحتفاظ بأسعار الفائدة عند مستوى منخفض سوف يكون بمثابة سلاح مقيد ضد التضخم.

إن هذه الحجج السابق ذكرها رفضت ومن ثم تم التشكيك في مدى صلاحيتها من طرف العديد من الاقتصاديين وعلى وجه الخصوص *Mckinnon* و *Shaw* حيث بينوا أنه إذا تم تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية تحت مستوياتها التوازنية فإن الطلب على الاستثمار يتزايد بدون شك. ولكن الاستثمار المنفذ سوف يتسم بالانخفاض نظرا لأن عند أسعار الفائدة المنخفضة يتم توليد مدخرات غير كافية للاستجابة لهذا الطلب، ومن ثم فإن إزالة التشوهات في أسعار الفائدة قد يدر مكاسب محسوسة وواضحة في صورة معدل أكثر ارتفاعا من تكوين رأس المال الثابت المحلي الخاص على عكس ما يذهب إليه مؤيدو الاحتفاظ بتلك الأسعار عند مستوى منخفض.

ويضيف مؤيدو تحرير أسعار الفائدة، أن فائض الطلب على الاستثمار سوف يتطلب ترشيحا للموارد القائمة بين المستثمرين المتنافسين الراغبين في الاقتراض عند المعدل المنخفض للفائدة، وحينما يكون هناك ترشيح للإقراض ومعدلات الإقراض يتم مراقبتها، فمن المشكوك فيه أن المؤسسات المالية الوسيطة سوف تختار إقراض الأموال المتاحة وفقا لترتيب معدلات العائد على الاستثمار. وثم فمن الأرجح أن عوامل أخرى مثل القدرة على تقديم الضمان والتأثير السياسي سوف تلعب دورا هاما في قرار تلك المؤسسات، وبالتالي فإن الاحتفاظ بسعر الفائدة عند مستوى منخفض لن يكون من شأنه فقط إعاقة الاستثمار، وإنما أيضا تخفيض المعدل المتوسط للعائد على رأس المال تحت المعدل الأقصى الممكن التوصل إليه.

3-2- دور السياسة المالية:

إن السياسة المالية يقصد بها سياسة الدولة الخاصة بجانب الإنفاق الكلي الحكومي وفرض الضرائب والتمثلة في الميزانية العامة للدولة. وتعتبر السياسة المالية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة في تحقيق الأهداف التالية:

- استقرار الإنتاج والدخل ومستوى عمل منهما.
- استقرار المستوى العام للأسعار.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

فالحكومة تتبع سياسة مالية توسعية في فترات الركود وسياسة مالية انكماشية في فترات الانتعاش والتضخم^[7].

إن دورا لسياسة المالية في التنمية يتجلى وبشكل متعاظم من خلال حصيللة الإيرادات في الميزانية العامة، والتي تمثل فيها الضرائب بمختلف أنواعها من أهم مصادرها. إن الطاقة الضريبية لأي اقتصاد تتوقف على عدة عوامل يأتي في مقدمتها هيكل الإنتاج والتجارة وحجم الدخل القومي وتوزيعه.

إن فرض الضرائب يصبح أكثر سهولة كلما توسعت وتطورت المشروعات لان ذلك سيجبرها على مسك الحسابات وبشكل منظم مما يسهل عملية إحصاء الموارد المتاحة لها ومن ثم رقيتها. كما أن الطاقة الضريبية تزداد مع تزايد أهمية قطاع التجارة مما يفتح مجال لتتبع في الضرائب، كما أن سعر الصرف قد يمثل ضريبة ضمنية على كثير من الصادرات في البلاد النامية. ويرى البعض ومن بينهم Thirwall أن انخفاض متوسط الدخل الفردي في الدول النامية لا يعتبر بالضرورة مفسرا لانخفاض الحصيللة الضريبية، لهذا فهو يرى أن الدخل القومي بعد استبعاد نصيب فئات الدخل الضعيف، يكون هو المعبر الحقيقي عن المقدرة التكليفية الممكنة، أي ضرورة استبعاد دخل وإنفاق الفئات الضعيفة من وعاء الضريبة. أما Kaldor فيرى ضرورة تحديد وعاء الضريبة بالفائض من الدخل عن الاستهلاك الضروري.

الشيء الذي يمكننا إضافته أيضا هو أن المقدرة الضريبية تزداد مع انتشار الوعي المالي وكذلك نضج إحساس الأفراد لمسؤوليتهم الوطنية وهنا يلعب جهاز الإعلام وكذلك الإشهار الذي قد تقوم به المصالح المالية دور محوريا.

بالرغم من كون السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية في تعبئة المدخرات في كثير من البلاد النامية إلا أن معظم هذه الدول تبقى تعاني من ضعف الأجهزة الضريبية مما استدعى إصلاحها وحتى يتحقق هذا الإصلاح لابد أن تتوفر الشروط التالية^[8]:

- لابد أن يتميز اقتصاد البلد بطابع المعاملات النقدية.
- انتشار مستوى معقول من التعليم بين الأفراد وبالخصوص بين دافعي الضرائب.
- وجود دفاتر وسجلات حسابية دقيقة و منظمة تتطابق فيها الحسابات مع حقيقة المعاملات.
- وجود إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية.
- وجود مناخ سياسي ملائم.

هذا و يجب على الحكومات القيام بتشجيع الادخار الخاص بمختلف أنواعه، الأمر الذي يتطلب إعفاء عائد الادخار أو على الأقل إخضاعه لضريبة بنسب منخفضة. وفي هذا الشأن، فقد تقوم الحكومة بتخفيف العبء الضريبي بالنسبة لفوائد السندات الحكومية أو سندات قروض الإنتاج الوطنية أو أرباح شهادات الاستثمار. كما قد تسمح للممول باستئزال كل أو بعض مدخراته من إجمالي الدخل الخاضع لضريبة الإيراد العام وهذا بما تقتضيه الظروف العامة.

ونتيجة لأهمية الادخار الخاص اتجهت العديد من الدول إلى الاستعانة بسياسة الحوافز الضريبية، وفي هذا المجال يمكننا إعطاء النماذج التالية^[9]:

- إعفاء أنواع مختلفة من الودائع المصرفية في الأرجنتين و كوريا.
- إعفاء بعض المنشآت المالية و الاستثمارية في قبرص و الدومينيكان.
- إعفاء الدخل العقاري في جنوب إفريقيا و فنزويلا.
- إعفاء المدخرات السائلة، مبالغ المعونة ودخل شركات التأمين و المعاشات في ماليزيا و نيجيريا وهولندا.

إن الشيء الذي لوحظ على هذه الحوافز هو أنها قد تنجح في تغيير شكل الأصول المالية التي تعد مكونات الادخار ولا تغير حجم الادخار نفسه.

أما بخصوص السياسات المالية الخارجية، فيمكننا القول بأن دمج التمويل المحلي بالتمويل الخارجي سوف يجعل المؤسسات الأجنبية وهذا في إطار المنافسة تلزم المؤسسات المحلية للعمل بأكثر كفاءة كما تجبرها على توسيع نطاق ما تقدمه من خدمات. هذا إلى جانب نقل التكنولوجيا المالية.

بالرغم من المزايا المذكورة أعلاه فإن فتح الأسواق المالية من الممكن أن ينجر عنه عدة مخاطر، كأن يؤدي إلى تقلبات في تدفق الأموال الذي قد يكون سببا في مضاعفة عدم الاستقرار المحلي. كما أن حرية دخول المؤسسات الأجنبية قد يؤدي إلى إخراج البنوك المحلية ذات التكاليف العالية في مجال الوساطة المالية. هذا وإن الانفتاح قد ينتج عنه التخلي على قدر كبير من الاستقلال في السياسة المالية والنقدية المحلية.

لقد حاول الاقتصاديون توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه كلا من السياستين المالية والنقدية في التنمية، وهنا وكما سبق الإشارة إليه تباينت وجهات النظر. فالفريق الأول وهو ذو نزعة كلاسيكية ونيوكلاسيكية أعطى الأولوية إلى الادخار ومن ثم إبراز أهمية السياسات التي يجب أن تتخذ من قبل الحكومات لرفع حجم الادخار اختياريًا وإجباريًا. ونقصد هنا الادخار الإنمائي أي الذي سيتحول وبصورة آلية إلى استثمار من أهم مميزات هذا الاتجاه هو عدم استخدام التضخم كأداة لإحداث التراكم الرأسمالي^[10]. أما الفريق الثاني فينتمي إلى الفكر الكينزي ويركز على الدور الاستراتيجي للاستثمار في التنمية رافضاً بذلك فكرة أن الادخار هو المحدد الرئيسي للاستثمار. ويرى هؤلاء أن الادخار لا بد أن يلحق الاستثمار من خلال آلية المضاعف إذا كان الاقتصاد يعمل في مستوى أدنى من مستوى العمالة الكاملة، أو عن طريق إعادة توزيع هيكل الدخل القومي لصالح الفئات التي يكون ميلها الحدي للادخار مرتفع إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى العمالة الكاملة. بالإضافة إلى الفريقين المذكورين أعلاه ظهر منهج مدرسة Stanford في تفسير أسباب الكبح المالي "Financial repression" في الدول النامية .

3-3 - أنصار منهج أولوية الادخار Prior Saving Approach

استناداً إلى قانون "Say" فإن الموارد المتاحة هي في حالة استخدام كامل وبصورة دائمة، ومن ثم فإن كل ما يستطيع المجتمع أن يدخره يجب أن يتحول تلقائياً إلى استثمار بفعل آلية سعر الفائدة (آلية الأسعار) الذي سيضمن التوازن بين الادخار والاستثمار. فتخفيض الميل الوسطي للاستهلاك في بداية الاستثمار هو السبيل الوحيد الذي من خلاله يمكن كسر الدائرة الخبيثة للدخل المنخفض في الدول النامية. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن دور السياسة النقدية يتمثل في تنمية الوساطة المالية "Financial intermediary". فوجود نظام مالي متطور وكفاء من شأنه الرفع من مستوى الادخار ومن ثم الاستثمار، فانتشار المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية ستعمل على تجميع المدخرات من صغار المدخرين وهذا الاتجاه دعمه بقوة الاقتصادي A. Lewis من خلال نموذج للتنمية الذي عرف بنموذج فائض عرض العمل "The labour surplus model" الذي اشتهر في الخمسينات من القرن الماضي والذي جاء تأكيداً للمنهج الكلاسيكي.

يقول Lewis عن الادخار ما يلي [11]:

"If the saving institutions are pushed under the individual's nose people save more than if the nearest savings institution is more distant away (Lewis)".

يعتقد أنصار هذا المنهج أن الوساطة المالية من شأنها أن تحقق ما يلي:

- أن المؤسسات المالية تشجع على الادخار لأنها تتحمل المخاطر التي قد تنتج من الإقراض المباشر من المدخر إلى المستثمر.
- أن هذه المؤسسات تسهل تمويل الاستثمار، كما أنه بإمكانها تخفيض متوسط سعراً لفائدة مما يضيق من مجال عمل القطاع المالي الغير منظم " unorganised

"sector" الذي يتميز في الغالب بارتفاع أسعار الفائدة فيه مقارنة بالقطاع المنظم . organised sector

- أن وجود نظام مالي منظم وكفء سيساهم في التوزيع الأمثل لرأس المال بين الاستخدامات المختلفة المتنافسة، هذا إلى جانب توجيه المدخرات إلى المجالات التي يعظم فيها عائد الاستثمار.

إن تطور النظام المالي ذا المزايا المذكورة أعلاه يتطلب توفر بعض الشروط نحددها فيما يلي:

- ضرورة تحول الاقتصاد من الشكل العيني الى الشكل النقدي.
- ضرورة تطور النظام المصرفي وذلك بإنشاء البنوك المركزية، والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

لقد اشرنا سابقا إلى أن هذا الاتجاه دعم من خلال نموذج Lewis ولعل أهم ما جاء في هذا النموذج هو أن التراكم الرأسمالي يعتمد بالدرجة الأولى على الادخار من الأرباح، وأن الادخار شرط ضروري للقيام بالاستثمار. وعلى هذا الأساس فإن الزيادة في الادخار يجب أن تتم من خلال تخفيض معدل الاستهلاك القائم في بداية الاستثمار، ذلك أن تمويل الاستثمار (الذي يفوق المستوى الجاري للادخار) عن طريق التوسع النقدي، سوف يتولد عنه مضاعف نقدي بدون تحقق أي زيادة حقيقية في الإنتاج، لأن منحنى العرض عادة ما يأخذ شكل خط عمودي في الدول النامية مشيرا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. ومن هنا يبدو منطقيا عرض إغراء أكبر للذين هم مستعدون لمقايضة استهلاكهم الجاري من أجل استهلاك أفضل في المستقبل.

وعلى هذا الأساس يرى أنصار هذا الاتجاه، ضرورة إتباع سياسة نقدية تهدف لرفع معدل الادخار عن طريق رفع أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة العرض النقدي عندما يبدأ الناتج الحقيقي في الارتفاع.

أما بخصوص السياسة المالية، فيعتقد أنصار هذا المنهج ضرورة الحياد المالي ومبدأ توازن الموازنة العامة. إستاداً لفرضية التعادل لريكاردو (Ricardian equivalence) فإن تدخل الدولة من خلال فرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات الاستثمارية ذات الطابع العمومي لا ينبغي أن تؤثر على العلاقات النسبية بين الدخل والثروات مقارنة بما كان عليه الحال قبل تدخل الأدوات المالية. كما يرى هؤلاء أن سياسة التمويل باستحداث عجز في الميزانية العامة سيمول عن طريق التوسع في الإصدار النقدي لن يكون له تأثير على المتغيرات الحقيقية أي على الدخل والتوظيف^[12]. كما أن تمويل العجز عن طريق القروض العامة، مثل إصدار السندات الحكومية وبيعها للأفراد لن يغير من حجم الاستثمار الكلي، وبالتالي لن يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي (مزاحمة القطاع الخاص).

إن منهج أولوية الادخار الذي سبق شرحه لوحظ عليه بعض النقائص يمكننا تلخيصها فيما يلي:

أ- أن قرارات الادخار والاستثمار ليست مترابطة في الواقع العملي. فالزيادة في الادخار في حد ذاتها لا تعني بالضرورة في التراكم الرأسمالي الحقيقي، ومن ثم فإن الزيادة في الأموال المدخرة قد لا تذهب بالضرورة إلى الاستثمار الإنتاجي أو قد تتوجه إلى استخدامات أخرى لا علاقة لها بالتنمية الاقتصادية كالاكتناز مثلا وفي هذه الحالة يكون الاستثمار هو المحدد الأساسي للتنمية الاقتصادية.

ب- إن منهج أولية الادخار يتجاهل قرارات الاستثمار في الواقع العملي. فقرارات الاستثمار قد تتخذ من طرف المنظمين دون الانتظار ما يمكن أن يكون عليه الادخار، أي أن المنظم قد لا ينتظر حتى يحصل على التمويل اللازم لمشروعه بل أنه يسعى للحصول على ما يحتاجه من أموال من السوق مباشرة.

ج- يفترض منهج أولية الادخار أن العرض (الإنتاج) غير مرن في الدول النامية بسبب بذرة رأس المال لكن يذهب البعض إلى أنه بالإمكان رفع مستوى الإنتاج ضمن القيود المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تغييرات في نسب العوامل أو تركيب الناتج.

د- ارتكز هذا المنهج على فكرة أن جدول الادخار "Saving schedule" يعتبر مرنا مرونة عالية بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة إلا أنه يؤخذ على هذا الاتجاه بأن سعر الفائدة ليس هو المحدد الوحيد للادخار. فالادخار قد يرتبط بمستوى الدخل والنمو وليس سعر الفائدة. وهذا يؤكد ما ذهب إليه Keynes.

خلاصة القول، إن السياسات التي تهدف إلى تقليل فجوة الموارد أو المدخرات لدى القطاع الخاص يمكن حصرها فيما يلي:

- تخفيض الضرائب على الإيرادات التي يحققها القطاع الخاص وعلى الدخل حتى يؤدي إلى زيادة الحوافز على الادخار والاستثمار. هذا إلى جانب انتقال الموارد من عمل ورأس المال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.

- تقديم الإعفاءات الضريبية المفروضة على الأرباح والدخول من مجال أعماله في المشروعات الجديدة حتى يمكن حفز المستثمرين على الاستثمار وبخاصة في قطاع الصادرات.

- منح تسهيلات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيلة للمشروعات الجديدة حتى يمكن خفض تكاليف الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول.

- زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية لتشجيع القطاع العائلي على الادخار وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

إن هذه السياسات وإن كانت قد تؤدي إلى خفض موارد الدولة الضريبية إلا أن هذا سيكون ظرفيا فقط، حيث سرعان ما تحدث قفزة سريعة للنمو استجابة لهذه الحوافز فترتفع بذلك الدخل وتخلق فرص للعمالة في السوق المحلي مما يحفز المزيد من نمو الناتج، وذلك يؤدي إلى جلب عائدات ضريبية أكبر في الوقت الذي تظل فيه أسعار الضرائب ونسبتها منخفضة نسبيا. وتستند هذه التوصية إلى ما يعرف "بمنحنى لوفر" الذي يثبت أنه من الممكن زيادة حصيلة الدولة من الضرائب عن طريق تخفيض سعر

الضريبة نظرا لما ينتج عن ذلك من زيادة في حوافز العمل والإنتاج والادخار والاستثمار^[13].

3-4- أنصار أولوية الاستثمار Prior Investment Approach

لقد تجلّى هذا المنهج وبشكل واضح في التحليل الكنزي حيث يعتبر الاستثمار محركا أساسيا ويلعب دورا استراتيجيا فالاستثمار له بعدين فمن جهة يزيد من الطاقة الإنتاجية للمجتمع ومن جهة أخرى يرفع من مستوا طلب الكلي. أما الادخار فيقدر ما أنه يدفع بالنمو قد يكون في المقابل عامل كابح لهذا النمو، فالادخار لا يغير بالضرورة الإنفاق ومن ثم قد يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي. ومن هذه المنطلقات يرى أصحاب هذا المنهج بأن نقطة الانطلاق الصحيحة في النمو والتنمية يجب أن تبدأ بالاستثمار في السلع الإنتاجية وليس الادخار. وإذا كانت الموارد الحقيقية لا تكفي لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب فيمكن اللجوء إلى الوسائل التضخمية. ويقوم المنهج الكنزي لسياسة التمويل عن طريق التضخم على فكرة أن التضخم يعمل في حد ذاته على تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق رفع معدل العائد الاسمي على الاستثمار الناتج عن الارتفاع في الأسعار مقارنة بالزيادة في مستويات الأجور.

هذا وتستطيع الحكومات أن تؤثر على الاستثمار من خلال تغيير الهيكل الضريبي. فقد ترفع من معدلات الضرائب الشخصية هذا من جهة ومن جهة ثانية تخفض من معدلات الضرائب على المؤسسات. وفي هذا المجال يمكن لصانعي السياسات تصميم سياسات ضريبية مختلفة نلخصها فيما يلي^[14]:

- تخفيض معدلات الضرائب على المؤسسات.

- تقديم إعفاءات ضريبية للاستثمار.

- السماح للمؤسسات بتعجيل الإهلاك.

فبالرغم من أن هذه السياسات قد تؤدي مجتمعة إلى تنشيط الاستثمار، إلا أن الإعفاء الضريبي وتعجيل الإهلاك يعتبران أكثر فعالية. فخفض الضرائب قد يمثل عبئاً أو بالأحرى أكثر تكلفة للخرينة العمومية، والسبب في ذلك هو أنه يخفض من حصيله الإيرادات الضريبية على الدخل المتولد من راس المال القائم. في حين أن الأسلوبين الآخرين ليس لهما نفس التأثير. وبما أن الإعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الإهلاك يمكن أن يحدد بالنسبة للاستثمار الجديد، وبما أن كذلك ربحية الاستثمارات الجديدة هامة كحافز، فإن الإعفاء الضريبي للاستثمار وتعجيل الإهلاك يفضلان في كثير من الأحيان على تخفيض الضرائب على أرباح المشروعات.

3-5- فرضية الكبح المالي: financial Repression hypothesis

لقد ارتكزت سياسات التحرر المالي التي شهدتها العالم النامي في فترة الثمانينات تحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية على فرضية الكبح المالي والتي برزت من الناحية النظرية في بداية السبعينات من القرن الماضي من خلال الأعمال التي قام بها كلا من Mchinnon و Shaw و Fry وكل هؤلاء دافعوا على أهمية

الوساطة المالية، ومن ثم الدور الذي يلعبه القطاع المالي في رفع معدلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية. إن فرضية الكبح المالي حاولت أن توضح ضعف أداء المؤسسات المالية الرسمية في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سبب انخفاض في معدلات الادخار و الاستثمار في هذه الدول[15].

لقد عرف Shaw الكبح المالي على أنه حزمة نمطية من وسائل التدخل الحكومي في القطاع المالي المنظم تتضمن أساسا تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض في البنوك و المؤسسات المالية الرسمية بالإضافة إلى سيادة معدل تضخم مرتفع. أما Mchinnon فينظر إلى الكبح المالي على أنه يعكس المقدره التمويلية للقطاع الخاص نتيجة قيام الحكومة بنهب وسلب مدخرات المؤسسات المالية. أما Fry فأشار إلى أن اتجاه الحكومات في البلاد النامية لا يهدف إلى الكبح المالي، وإنما إلى التقييد المالي Financial restriction والذي عرفه بأنه "رسم سياسات تمويلية تعمل على تشجيع المؤسسات والأدوات المالية التي من خلالها تستطيع الحكومة الحصول على إيرادات هامة لتمويل العجز المالي في الموازنة العامة ومن ثم عدم تشجيع المؤسسات المالية التي لا تفي بهذا الهدف".

وخلاصة القول أن، كلا من Mchinnon و Shaw اقترحا وجود أثر تكاملي بين النقود والأرصدة الحقيقية في محفظة (Portfolio) القطاع الخاص في الدول النامية، وهذا عكس ما هو عليه في الدول المتقدمة التي تتميز بتطور أسواقها المالية.

ومن هذا المنطلق يرى الكاتبان أن الأفراد في الدول النامية ينظرون إلى حيازة الأرصدة النقدية الحقيقية على أنها بمثابة الوسيلة التي يمكن من خلالها إحداث التراكم الرأسمالي، كما تؤدي الزيادة في إنتاجية رأس المال المادي إلى ارتفاع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية نتيجة الأثر التكاملي بين النقود والأصول الحقيقية (العينية).

يرى أصحاب هذا النهج أن الكبح المالي بإمكانه أن يحدث الآثار التالية:
أ- أثر الكبح المالي على الوساطة المالية و تعبئة الادخار في الدول النامية: أن وضع سقف على أسعار الفائدة على الودائع من طرف البنوك من شأنه أن يؤدي إلى ضعف معدلات الادخار ومن ثم الحد من قدرة المؤسسات المالية على تجميع المدخرات بصفة خاصة ويرجع السبب في ذلك إلى حساسية القطاع العائلي للتغيرات في معدلات العائد على الأصول المالية و الحقيقية إن وضع هذه السقوف سيجعل أفراد القطاع العائلي أكثر ميلا نحو حيازة الأصول العينية مثل العقارات و الأراضي لان قيمتها أكثر مقاومة للتغيرات في الأسعار (التضخم).

كما أن وضع سقف لأسعار الفائدة على القروض سيجعل معدلات الفائدة الحقيقية على القروض منخفضة و قد تكون سالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم وهو الأمر سيدفع إلى ارتفاع الطلب على القروض. ونظرا لأن حجم القروض التي تمنحها المؤسسات المالية مقيد بحجم الودائع التي بإمكانها تعبئتها فان الارتفاع في الطلب على القروض (في ظل سقف معينة لأسعار الفائدة الاسمية) سيؤدي إلى بروز آليات لتقنين الائتمان المتاح.

ب- الكبح المالي و تخصيص الادخار:

يرى أنصار هذه الفرضية أن الكبح المالي إلى جانب كونه يسبب انخفاض المدخرات التي بإمكان المؤسسات المالية تعبئتها، فإنه أيضا يتسبب في سوء تخصيصها وذلك بتوجيهها إلى استخدامات لا تمثل الأولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلاد النامية خصوصا تمويل العجز المالي في الموازنة العامة أو إقراض الشركات ذات الربحية المرتفعة في مجال التصدير والاستيراد Import-export في حين يترك أمر استيفاء الاحتياجات المالية للكثير من الوحدات، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القطاع المالي الغير الرسمي والذي تميزه التكلفة المرتفعة لرأس المال(سعر الفائدة). كما يذهب أنصار الكبح المالي إلى أن المؤسسات المالية الرسمية(المنظمة) في الدول النامية عادة ما تحجب عن المخاطرة وهذا بسبب تدخل الحكومات في أسواق المال. كما أن تركيز المصارف والمؤسسات المالية على تمويل قطاعات الاستيراد والتصدير، في الدول النامية يعتبر استجابة طبيعية للسقف أسعار الفائدة على القروض الأخرى التي تتسم بدرجة عالية من المخاطرة.

4- تقدير فعالية السياستين المالية والنقدية في الجزائر:

1.4- السياسة المالية: تعتبر هذه السياسة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأوسعها استخداما في الجزائر. فالحكومة تلجأ إليها في اتخاذ القرار بشأن كيفية استعمال عوائد قطاع المحروقات، هذا بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الأخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تدعيم النمو الاقتصادي، الاستجابة للنمو الحاصل في الطلب الاجتماعي، تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن فترة التسعينات من القرن الماضي شهدت تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري لعل أهمها تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بعد الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي. إن من الأهداف التي تضمنها هذا البرنامج تقليص عجز الميزانية من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها الرفع من الإيرادات من جهة والتقليص من النفقات من جهة ثانية، وهذا لفترة تمتد إلى غاية 1997 وهي إجراءات تطبيقية لأسلوب التسوية للاستيعاب المعروف في سياسات التسوية.

إن التوجهات المالية لصندوق النقد الدولي لهذه الفترة كانت تهدف لتحقيق ما يلي:

- خفض من مخزون الديون الداخلية الذي ارتفع بفعل التقييم الناتج عن خفض قيمة الدينار.
- تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محفظة البنوك.
- بعث ادخار عمومي اعتيادي في المدى المتوسط والطويل بغرض المساعدة على إحداث انبعاث اقتصادي.

لتحقيق هذه التوجهات عمد صندوق النقد الدولي على تقييم هذه الأهداف في شكل أسقف لا يجب تجاوزها. فمثلا نجد أن إعانات الأسعار التي كانت تستوعب حوالي 4.9 % من الناتج الداخلي الخام سققت في حدود 0.8 % عام 1996، ويتوقع أن يصل

إلى 0.6% خلال السنة الأخيرة من الاتفاق للقضاء على عجز الميزانية وإيصال الفائض إلى مستوى 0.6% قبل نهاية الاتفاق^[16]. وفيما يخص الأوضاع المالية، نلاحظ أنه وفي سنة 1997 وهي السنة التي أصدرت فيها الحكومة الجزائرية قانون المالية لدعم تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بلغت الإيرادات العامة 881 مليار دينار، أما النفقات العامة فبلغت 942 مليار دينار، و قدر العجز الإجمالي ب 60 مليار دينار. هذا وتشكل الإيرادات النفطية في تلك الفترة النصيب الأوفر من إجمالي الإيرادات، حيث بلغت خلال نفس السنة 57.5% من مجموع الإيرادات.

أما النفقات الجارية فارتفعت من 65% إلى 70.2% من عام 1996 إلى 1997، في حين بلغت النفقات الرأسمالية حوالي 29.8% [17]. أما في يخص الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004 فقد وضعت الحكومة الجزائرية برنامجا للإنعاش الاقتصادي بقيمة 7 مليار دولار بهدف تشجيع النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى خلق فرص للعمل للعدد المتزايد من البطالين. ولتحقيق هذه الأهداف تم خلق صندوق لضبط الموارد الذي قد يسمح للميزانية أن تكيف مع التغيرات التي قد تحصل في أسعار المحروقات، ومن ثم إيجاد الإطار المناسب لإدارة النفقات على المدى المتوسط يكون منفصلا عن إيرادات قطاع المحروقات [18]. لكن الشيء الملاحظ خلال هذه الفترة هو أن الميزانيات الإضافية التي كانت تعدها الحكومة كانت تحسب على أساس سعر \$19 للبرميل و هذا ما جعل صندوق ضبط الموارد يستفيد من موارد إضافية.

فيما يخص الأوضاع المالية لهذه الفترة فنجد أنه في سنة 2004 مثلا بلغت إيرادات الميزانية 2201 مليار دينار و التي تشكل نسبة 37.1% من الناتج المحلي الخام. ويعود الارتفاع في حصيلة الإيرادات إلى الزيادة الحاصلة في إيرادات قطاع المحروقات. أما فيما يخص جانب النفقات فقدت ب 1878 مليار دينار، ومن ثم فإن نصيبها من الناتج المحلي الخام قد انخفض إلى 31.8% مقابل 33.1% عام 2003. كما لوحظ في هذه الفترة أيضا ارتفاع في نفقات رأس لمال، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية والوزن الذي توليه الحكومة الجزائرية لمثل هذه النفقات لأنها تمثل أداة مهمة لدفع النمو الاقتصادي و الرفع من مستويات المعيشة.

2.4- السياسة النقدية: تميزت فترة التسعينات بإصدار قانون النقد و القرض

وذلك سنة 1990، وكان من شأن هذا القانون أنه وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد و السياسة النقدية. لقد سمح هذا القانون بمنح القطاع المصرفي استقلالية حقيقية (عدم التدخل الإداري) كما أعاد إلى البنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد و الاعتماد. بالإضافة إلى هذه الامتيازات وضع هذا القانون قيودا على مدى تأثير المالية العامة على النقد وذلك بعزل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية.

لقد حدد قانون النقد و القرض الإطار القانوني للسياسة النقدية كما حدد الأهداف التي تضطلع بها السياسة النقدية لهذه الفترة والمتمثلة في التحرير المحلي للتضخم المكبوح بالإضافة للتعديل الاسمي لمعدلات الفائدة، وانزلاق سعر صرف الدينار إلى مستواه التوازني. كما وضع قانون النقد و القرض مجموعة من الترتيبات للتنسيق بين

السياستين المالية والنقدية. ف فيما يخص عمليات تمويل الخزينة وضعت الترتيبات التالية:

- إجبار الخزينة العمومية على تسديد دينها تجاه البنك المركزي في شكل أقساط على مدار 15 سنة وفقا لاتفاقية بين الخزينة و البنك المركزي^[19].
- تقليل آثار المالية العامة على النقد خلال السنة، وذلك بتحديد حجم الائتمان الذي يقدمه البنك المركزي للخزينة العمومية إلى 10% من الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.
- منع تراكم دين الدولة تجاه البنك المركزي، بإرغامها على تسديد كل السلف في نهاية السنة المالية الجارية.
- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.
- إيقاف الاكتتاب الإجباري للسندات العمومية من طرف البنوك التي تؤسس وسيلة الاحتياطي الإجباري لمراقبة سيولة البنوك من طرف البنك المركزي.
- لقد تزايد الاهتمام بالسياسة النقدية في الجزائر بعد عقد اتفاق ستاند باي وكذلك اتفاق التمويل الموسع، حيث كانت السياسة النقدية المقترحة موجهة نحو تطبيق تخطيطا ماليا ونقديا صارما مقابل الموارد المحصلة، بالإضافة إلى تحديد سقف للإصدار النقدي. فالتخطيط المالي في مفهوم صندوق النقد الدولي يتجه نحو الحد من التوسع في القروض الداخلية، بالإضافة إلى البحث عن رفع احتياطات الصرف لأجل دعم سعر صرف الدينار وتعديل ميزان المدفوعات الملازم لانخفاض في التوسع النقدي .

إن أهم إجراء جاء به نظام الإصلاح يتعلق بإعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب ومتطلبات السوق. وفي هذا الصدد تحصلت البنوك التجارية على مبلغ 217 مليار دينار كدعم لها بين الفترة الممتدة بين 1991 و1996. كما تم وضع البنوك أمام المنافسة لتحسين خدمات القطاع المصرفي، حيث تم السماح ابتداء من عام 1994 وفي إطار قانون النقد والقروض للشركاء الأجانب بالمساهمة في رأسمال البنوك المحلية. كما تم أيضا اعتماد عدة بنوك خاصة^[20].

الشيء الذي لوحظ في جانب السياسة النقدية هو استمرار بنك الجزائر في اتباع سياسة نقدية صارمة، وكان هنا ابتداء من عام 2000. إن الهدف من هذه السياسة هو الرقابة على العرض النقدي و السيولة البنكية للتخفيف من المخاطر المحتملة للتضخم، هنا مع تشجيع الاستثمار الخاص^[21]. ومن هنا نقول أن أهم تحدي بالنسبة لبنك الجزائر هو التقليل من الآثار المحتملة على المتغيرات النقدية التي قد يحدثها وجود فائض في السيولة البنكية. كما أن بنك الجزائر تدخل خلال نفس الفترة في جانب سوق التبادل من أجل الحفاظ على استقرار قيمة الدينار بعد الانخفاض الحقيقي الذي حصل في قيمته عامي 2002 و2003 إلا أن الفجوة في قيمته في السوق الرسمي والسوق الموازي تبقى واضحة، حيث تقارب 25 % .

وكخلاصة لكل ما سبق ذكره نقول أنه وبالرغم من الظروف المالية الجيدة التي تميز الاقتصاد الجزائري في الفترة الراهنة بسبب النمو الملحوظ في عائدات قطاع المحروقات، يبقى جانب النفقات في ارتفاع محسوس بسبب برامج الإنعاش المتعاقبة مما قد يجعل إمكانيات الاستمرار في تمويل هذه البرامج في المدى المتوسط صعبة إذا ما حدث أي اضطراب في أسعار النفط في السوق العالمي. لهذا فإن تبعية الميزانية العامة لقطاع المحروقات بشكل مستمر قد يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة ضعف دائم حيث تشير الإحصائيات إلى أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة 97% من عائدات الصادرات و32.8% من الناتج المحلي الخام. كما أن الجباية البترولية تشكل 69% من الإيرادات الضريبية [22].

الخاتمة:

إن تطبيق السياستين المالية والنقدية يبقى في كثير من البلاد النامية يعاني من وجود معوقات تحول دون ارتقاءها إلى المستوى المطلوب، هذا بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها هذه الدول على أكثر من صعيد. فالسياسة المالية تبقى الأداة الأكثر استخداما لتعبئة الموارد لتمويل التنمية، وهنا تمثل حصيلة الضرائب المصدر الأساسي. أما السياسة النقدية فتختلف من حيث طبيعتها في الدول الصناعية عن الدول النامية، فإذا كانت في البلاد المتقدمة سياسة للأجل القصير بما يخدم أهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإنها في البلاد النامية تتعلق أساسا بالتغيرات الهيكلية طويلة المدى. ونؤكد هنا تفوق الوظيفة التمويلية للنظام المصرفي في الدول النامية على هدف الاستقرار الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة النقدية في البلاد النامية تبقى تتبع والى حد كبير السياسة المالية. ففي كثير من الدول يحد عدم وجود أسواق مالية متطورة لرأس المال من الأدوات المتاحة للسياسة النقدية لمراقبة الائتمان، وتحديد سقف لسعر الفائدة، وتغيير الشروط المتعلقة بحجم الاحتياطي، وقد تؤثر درجة الاستقلال التي يتمتع بها البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية.

الهوامش والمراجع:

- 1 - تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي للإنشاء والتعمير. 1996. ص53.
- 2-د.حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية 2002./2003. ص 201-211.
- 3-Subrata.Ghatak، Monetary economics in developing countries ،London Mcmillann،1981، pp.49-52 .
- 4- خالد زكي محمد الديب ، دور السياسة المالية والنقدية في خفض الفجوة الادخارية .كلية التجارة جامعة عين شمس 1996 ص: 34-35.
- 5-عبد المنعم الشحات محمد علي، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 2000، ص 26-27.
- 6- إيمان عطية محمد العطوي، مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الفترة منذ بداية السبعينات وحتى برنامج الإصلاح الاقتصادي. رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة عين شمس 1997 ص68-69 .
- 7-د.نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي.كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق.كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.جامعة عمان. 2001. ص263.
- 8- لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في ضوء تمويل عجز الموازنة في جمهورية مصر العربية.رسالة دكتوراة جامعة القاهرة.1990ص 30-33 .
- 9- خالد زكي محمد الديب مرجع سابق ص.44
- 10- يحيى عدلي حسن أحمد، تقدير فعالية السياستين المالية والنقدية في الاقتصاديات الإفريقية، 1975 - 1990 .رسالة ماجستير1998جامعة القاهرة.ص19-20 .
- 11- لبنى محمد عبد اللطيف أحمد مرجع سابق ص16.
- 12 -Patrick Villieu، Macro économie et épargne، Editions la découverte .Paris 1997.p 64-67.
- 13- فاطمة عبد الله أحمد أحمد، علاج عجز الموازنة العامة في مصر بين رؤية صندوق النقد الدولي ورؤية التنمية المستقلة.كلية التجارة جامعة عين شمس 2000. ص40-41 .
- 14- مايكل ابد جمان.ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة.دار المريخ للنشر.1999.ص: 532-533.
- 15- يحيى علي حسن احمد، مرجع سابق ص23-26.
- 16- محمد راتول .تحولات الاقتصاد الجزائري. برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج .مجلة بحوث اقتصادية عربية .العدد23 ربيع 2001 القاهرة .الصفحة50الى51 .
- 17-تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . كتاب الأهرام الاقتصادي 1997.الصفحة 96 الى.97
- 18-Algeria: Macroeconomic Policies; African economic outlook 2004/2005, WWW.OECD.ORG/dev/aco.p74.
- 19- د.علي توفيق الصادق. وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية.سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل.العدد102 من4 الى9 ماي1996 أبوظبي ص304 .
- 20- محمد راتول، مرجع سابق، ص 52 .
- 21-Op. cit., Algeria: Macro economic policies.p80.
- 22-Politique Intérieure. Politique Extérieure, Situation économique en Algérie. Source: France Diplomacie.14/12/2005.